

1. أسس العمل المصرفي

بعد عمل البنك التجاري على جمع الموارد المختلفة من مصادرها ، يقوم البنك في مرحلة ثانية بتوظيف هذه الأموال من أجل تقديم خدمات نافعة، و زيادة ثروة المالكين عن طريق توفير معدل العائد اللازم و الملائم، ولذلك يتبع المصرف جملة من الأسس و الاعتبارات عند توظيفه لأمواله و هي:

- الربحية لتغطية المخاطر التي يواجهها البنك .
- السيولة و ذلك بالنظر إلى طبيعة الموارد التي يعتمد عليها المصرف.
- الضمان.

1.1. الربحية

يسعى البنك لتحقيق هدف أساسي هو زيادة ثروة مالكيه عن طريق تحقيق أرباح ملائمة لا تقل عن تلك التي تحققها المشاريع الأخرى و التي قد تتعرض لنفس درجة المخاطرة و المحاولة للحفاظ على معدل توزيع للأرباح ملائم و بطبيعة الحال يعتمد البنك إلى توظيف مختلف الأموال المجمعة بأفضل السبل من جهة و تخفيض النفقات من جهة أخرى ،لان الأرباح المحققة تمثل الفرق بين الإيرادات الإجمالية و النفقات الكلية، حيث تضم الإيرادات نتائج عمليات الإقراض و الأرباح الرأسمالية الناتجة عن ارتفاع القيمة السوقية لبعض الأصول في حين تضم النفقات إجمالي المصروفات الإدارية (التشغيلية و الفوائد المدفوعة على الودائع) بالإضافة إلى الخسائر الرأسمالية التي تنشأ عن انخفاض القيمة السوقية لبعض الأصول و كذا القروض التي قد يعجز البنك عن استرجاعها.

مثال: إليك ميزانيتي بنك و مؤسسة صناعية و مختلف نتائج هاتين المؤسستين:

الجدول رقم (01): ميزانية مؤسسة اقتصادية

خصوم		أصول	
1000000	المساهمين	45000000	أصول ثابتة
4000000	أرباح محجوزة	3000000	مخزون
2000000	ديون قصيرة الأجل	2000000	أصول متداولة
3000000	ديون طويلة الأجل	500000	نقدية
10.000.000	المجموع	10.000.000	المجموع

الجدول رقم (02): ميزانية بنك تجاري

أصول		خصوم	
سيولة	8000.000	ودائع جارية	70.000.000
قروض قصيرة الأجل	60.000.000	ودائع لأجل	23.000.000
قروض طويلة الأجل	30.000.000	حقوق الملكية	7000.000
أصول ثابتة	2000.000		
المجموع	100.000.000	المجموع	100.000.000

الجدول رقم (04): جدول النتائج الخاص
بالبنك تجاري

9000000	رقم الأعمال (العوائد المحصلة، الفوائد الدائنة)
4000000	الفوائد المدينة (المدفوعة على الأموال المقترضة)
5000000	صافي الفوائد المحصلة
3000000	(-) تكاليف التشغيل
2000000	(=) ربح التشغيل
680000	(-) اقتطاع الضرائب
1320000	(=) الربح الصافي

الجدول رقم (03): جدول النتائج الخاص
بالمؤسسة الاقتصادية

20000000	رقم الأعمال
15000000	تكلفة المبيعات
5000000	هامش إجمالي
3000000	(-) تكاليف تشغيل أخرى
2000000	(=) هامش التشغيل الصافي
400.000	(-) الفوائد المدفوعة
1600000	(=) الربح الخاضع للضريبة
544000	(-) اقتطاع الضرائب (34 %)
1056000	الربح الصافي

- حلل ربحية كلا المؤسستين من خلال احتساب نسبة العائد على حقوق الملكية.

من خلال النتائج السابقة يمكن تحليل ربحية كلتا المؤسستين و ذلك اعتمادا على النسب المالية و كانت النتائج بالشكل التالي:

• بالنسبة للمؤسسة الاقتصادية:

- نسبة الربح الصافي = $\frac{\text{الربح الصافي}}{\text{رقم الأعمال}} = \frac{1056000}{20000000} = 5.28\%$
- معدل دوران الموجودات = $\frac{\text{رقم الاعمال}}{\text{الموجودات}} = \frac{2000000}{10000000} = 2$ مرة
- العائد على الموجودات = $\frac{\text{الربح الصافي}}{\text{الموجودات}} = \frac{1056000}{10000000} = 10.56\%$
- مضاعف الرفع المالي = $\frac{\text{الموجودات}}{\text{حقوق الملكية}} = \frac{10000000}{5000000} = 2$ مرة

$$\%21.12 = \frac{1056000}{5000000} = \frac{\text{الربح الصافي}}{\text{أموال الملكية الخاصة}} \quad \bullet \quad \text{العائد على الاموال}$$

• بالنسبة للبنك:

$$\%14.7 = \frac{1320000}{9000000} = \frac{\text{الربح الصافي}}{\text{صافي الفوائد المحصلة}} = \text{نسبة الهامش الصافي}$$

$$0.09 \text{ مرة} = \frac{9000000}{100000000} = \frac{\text{رقم الاعمال}}{\text{الموجودات}} = \text{درجة استغلال الموجودات}$$

$$\%1.32 = \frac{1320000}{100000000} = \frac{\text{الربح الصافي}}{\text{الموجودات}} = \text{العائد على الموجودات}$$

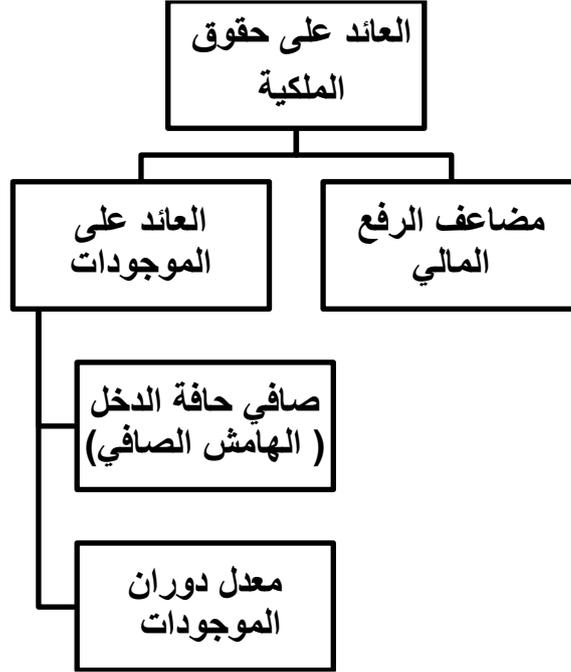
$$14.3 \text{ مرة} = \frac{100000000}{7000000} = \frac{\text{الموجودات}}{\text{حقوق الملكية}} = \text{مضاعف الرفع المالي}$$

$$\%18.86 = \frac{1320000}{7000000} = \frac{\text{الربح الصافي}}{\text{أموال الملكية الخاصة}} \quad \bullet \quad \text{العائد على الاموال}$$

البنك التجاري	المؤسسة الاقتصادية	النسب المالية
	%25	نسبة الهامش الإجمالي
%5.6	%10	نسبة الهامش الصافي
%14.7	%5.28	نسبة الربح الصافي
0.09 مرة	2 مرة	معدل دوران الموجودات
%1.32	%10.56	العائد على الموجودات
14.3 مرة	2 مرة	مضاعف الرفع المالي
%18.86	%21.12	العائد على الأموال الخاصة

في عام 1972 استنتج دافيد كول نموذج لتقييم أداء البنك، من خلال تحليل النسب والذي سمي بالنموذج العائد على حقوق الملكية، وهذا النموذج يمكن المحلل من تقييم مصدر وحجم أرباح البنك الخاصة بمخاطر تم اختيارها تتمثل أساسا في مخاطر الائتمان، مخاطر السيولة، مخاطر معدل الفائدة، وكذلك مخاطر التشغيل و مخاطر رأس المال، و لقد أعتبر نموذج العائد على حقوق الملكية لفترة طويلة مؤشرا متكاملًا لوصف وقياس العلاقة المتبادلة بين العائد والمخاطرة، ويمكن تلخيص مؤشرات هذا النموذج في الشكل التالي:

الشكل رقم (01): نموذج دييون



المرجع: طارق عبد العال حماد، "تقييم أداء البنوك التجارية : تحليل العائد و المخاطرة"، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2001، ص91

أهم نسبة احتسبت سابقا هي نسبة العائد على حقوق الملكية "Return on equity" ROE و التي تمنحها معلومات حول قدرة البنك على تحقيق أرباح المساهمين لأنها تجمع بين نسبة العائد على الموجودات و نسبة الرفع المالي فالأولى تعطينا مقدار كفاءة البنك باعتبار هذه النسبة اقل بكثير مما هو عليه في المؤسسات الاقتصادية الأخرى و عليه يضطر البنك للاعتماد على الرفع المالي من اجل رفع العائد على حقوق الملكية إلى المستوى المقبول.

إن التمعن في معطيات البنك التجاري تبين أن الجانب الأكبر لمصروفاته تمثل تكاليف ثابتة (الفوائد المدفوعة لأصحاب الودائع) ووفقا لفكرة الرفع المالي تتأثر أرباحه بالدرجة الأولى بالتغير في إيراداته مقارنة مع المؤسسات الاقتصادية الأخرى . و لذلك يقر الماليين أن البنك التجاري أكثر المؤسسات تعرضا لأثر الرفع المالي Highly Leveraged Firm بمعنى انه إذا زادت إيرادات البنك بنسبة X فإن الزيادة في الأرباح تكون بنسبة اكبر، و عليه إي انخفاض في نسبة الزيادة في الإيرادات تؤدي إلى خسائر هائلة. و لتعليل ربحية البنك نلجأ إلى حساب حافة أو هامش صافي الفوائد Net Interest Margin و الذي يمثل أساسا الفارق بين الأرباح المتولدة عن استثمار الودائع و بين الفوائد المدفوعة عليها، يسمى هذا الهامش أيضا بعائد الرفع المالي أو عائد المتاجرة بالملكية أي العائد الناجم عن الاعتماد على أموال الغير في تمويل الاستثمارات.